دور المجتمع المدني في انجاح مسار العدالة الانتقالية

الأستاذة أسماء حمايدية
جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس

مقدمة:

إنّ ما يشهده العالم العربي اليوم من ثورات التي سعت من خلالها الشعوب للتغيير نحو الديمقراطية والتعددية وتدعيم حقوق الإنسان أدت إلى سقوط أنظمة حكم بكاملها بشكل سريع، بينما أنظمة أخرى ما تزال تعيش مخاض وفوضى عارمة. أمام هذا الواقع الذي ترك انتهاكات وخروقات جسيمة لحقوق الانسان، وضعف ثقافة المساءلة الانتقام ، وترك فسادا في مختلف مؤسسات الدولة، والأشد وقعا انقسام مجتمعي كبير على مدى الارتباط بالنظام السابق.

وعلى إثر هذا بات لا بد من ضمانات لعدم تكرير هذه الانتهاكات وجبر الضرر والمساءلة و الوصول إلى الانصاف والعدالة والمصالحة في المرحلة الانتقالية التي تعرفها الدول العربية، كل هذا يمكن اختصاره في العدالة الانتقالية الذي يعتبر الهدف الاسمى منها هو استعادة الأمن والثقة وبناء دولة القانون والديمقراطية، ولكن هذا يتطلب مجموعة من الاجراءات والآليات المرافقة لتحقيق العدالة الانتقالية التي أساسها العدالة والمساءلة والمصالحة. بالاضافة الى الدور الذي يمكن ان يلعبه المجتمع المدني في انجاح مسار العدالة الانتقالية.

ومن هذا المنطلق يمكن أن نطرح الإشكال التالي:

ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني لإنجاح وتحقيق مسار العدالة الانتقالية؟

وستتم الاجابة على الاشكالية المطروحة وفقا للمحاور التالية:

أولا: العدالة الانتقالية أداة للانتقال الديمقراطي.

ثانيا: الآليات القضائية وغير القضائية للعدالة الانتقالية.

ثالثا: دور المجتمع المدني في تحقيق العدالة الانتقالية.

أولا: العدالة الانتقالية أداة للانتقال الديموقراطي.

لطالما ارتبطت العدالة الانتقالية بمرحلة معينة من التطورات وهي المرحلة الانتقال الديمقراطي والتي تعني الانتقال من مرحلة الانظمة الشمولية الى مرحلة جديدة قوامها مبادئ الديمقراطية والعدالة و احترام حقوق الانسان التي قد تاتي بعد مخاض عسير حدث ما حدث فيه من انتهاكات لحقوق الانسان والتجاوزات ونزاعات وقمع وفساد تتطلب مجموعة من العمليات و الاليات للخروج لبر الامان وتضمن عدم العودة لحالة اللااستقرار، هذه المرحلة تتطلب ما يمكن ان نطلق عليها بتسمية العدالة الانتقالية .

فمصطلح العدالة الانتقالية هو أحد المفاهيم الحديثة ليس فقط على المستوى الوطني بل ايضا على المستوى الدولي وهو لا يندج حصرا ضمن فقه العلوم السياسية فقط لكنه يضمن أيضا فى دراسات حقوق الإنسان. كما يرى البعض أن العدالة الانتقالية ما هى إلا أحد فروع القانون الدولي وهناك علاقة وثيقة ايضا بين مفهوم العدالة الانتقالية والقانون الإنساني الدولى، إذ إن أحد أهم أهداف العدالة الانتقالية هو التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والذي يعنى أساسا بوضع القواعد اللازمة

للتصدى لتلك الانتهاكات التى تقع إبان الصراعات المسلحة الدولية منها وغير الدولية ومحاسبة مرتكبى تلك الانتهاكات. بيد أن نطاق مفهوم العدالة الانتقالية يستوعب أمورا أكثر من ذلك، إذ إنه يغطى حالات انتهاك حقوق الإنسان فى أوقات السلم أيضا ويشتمل على العديد من الآليات التى لا يعنى بها القانون الدولي الإنسانى مثل التطهير ، واصلاح المؤسسات والمصالحة.[1]

وحسب مفهوم الأمم المتحدة فان العدالة الانتقالية تشير الى : " مجموعة كاملة من العمليات و الاليات المرتبطة بمحاولة المجتمع التوصل الى وفاق على ارث كبير من الانتهاكات التي حدثت في الماضي لضمان المساءلة ومفهوم العدالة وتحقيق المصالحة ".

أما مشروع القانون الأساسى للعدالة الانتقالية بتونس فقد عرف العدالة الانتقالية بأنها" : مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضى انتهاكات حقوق الإنسان بكشف حقيقتها ومحاسبة المسؤولين عنها وجبر ضرر الضحايا ورد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثقها، ويرسي ضمانات عدم التكرار، والانتقال من حالة الاستعباد الى نظام ديمقراطي يسهم في تكريس منظومة حقوق الانسان"[2]

[1]-Kieran McEvoy, BeyondLegalism: 'Towards a ThickerUnderstanding of Transitional Justice', Jornal of Lawand Society, Vol. 34, No. 4, December 2007, p.439.

[2]-عادل ماجد، "المنظومة الشاملة، العدالة الانتقالية والادارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات"، السياسة الدولية، ع192، مجلد48، افريل 2013، ص12.

ثانيا: الآليات القضائية وغير القضائية للعدالة الانتقالية

للعدالة الانتقالية «تبسيطا» واختصارا خمسة عناصر تتمثل بالاساس اليات تطبيقها :[1]

1- الحقيقة وبناء الوعى :

الكشف عن الحقيقة «الكاملة» على قسوتها ضرورى لبناء الوعى الجمعى «المستَنكِر» لما جرى من انتهاكات بشكل يجعل من الصعب تكرارها فى المستقبل. ولأن لا أحد يعلم بالتحديد حجم ومستوى الانتهاكات التى ترتكب إبان حكم الأنظمة الاستبدادية، يصبح من الضرورى تأسيس لجان مستقلة هدفها الأساسى الكشف عن حقيقة ما حدث. وإطلاع المواطنين بشكل ممنهج على الملفات ذات الصلة. كذلك تعمل لجان الحقيقة على التوثيق لمرحلة مهمة فى تاريخ المجتمع حتى يمنع تزويرها أو إعادة كتابتها مستقبلا.

2- المحاكمات:

أخذا فى الاعتبار أن المحاسبة هنا ينبغى أن تتجاوز ما هو جنائى «له اشتراطاته» إلى ما هو سياسى، من قبيل الفساد والرشوة وتزوير الانتخابات وإفساد الحياة السياسية... الخ. وإذا كنا نعرف أن «فى القصاص حياة» فلسنا بحاجة إلى التأكيد على أن غياب مبدأ المحاكمات «العادلة والناجزة» من الممكن له أن يؤدى إلى زعزعة الثقة فى الدولة والقانون، وكما هو الحال فى ليبيا يؤدى أيضا إلى انتشار العشوائية والارتجالية والأخذ بالثأر والانتقام وأخذ زمام المبادرة من قبل الأفراد فى تحصيل الحقوق الفردية.

[1]-UN Secretary General (2004). The Rule of Law and Transitional Justice in Conflict and Post-ConflictSocieties. S/2004/616., dealingwith the past, cours 2013 reader, p 71.

3- التعويض وجبر الضرر:

ولا بد هنا للأسف أن نأخذ بالحسبان أن الكثير من الانتهاكات التى حصلت في الماضى لا يمكن بالضرورة استرجاعها، أو التعويض عنها. كما لا بد من أن ندرك أن جبر الضرر يتجاوز بكثير «التعويض المادى» أيا ما كانت قيمته.

4- الإصلاح المؤسسى:

لا يمارس النظام ظلمه أو تجاوزاته الا بالاعتماد على مؤسسات الدولة التى تصبح تدريجيا أدوات لقمعه؟ وتقول التجارب إنه لا يمكن استيفاء متطلبات التحول الديمقراطى دون وجود تصور متكامل وواقعى لإصلاح ثلاث مؤسسات (الأمن والقضاء والإعلام)، مع ملاحظة:

١- ألا يعنى هذا الإصلاح «هدما» لتلك المؤسسات.

٢. ألا يكون معنى الإصلاح مجرد «تغيير للولاءات» من السلطة القديمة إلى السلطة الجديدة.

5- المصالحة:

الحق أن العدالة الانتقالية ذات صلة وثيقة بالمصالحة الوطنية وان المصالحة كأحد مكونات منظومة العدالة الانتقالية تشكل في حد ذاتها أهم أهدافها. اذ انه من المستقر ان صالحة الوطنية من أهم مفردات أية تسوية سياسية، وان عدم تحقيقها قد يفشل هذه التسوية برمتها . وهناك العديد من الدول التي ركزت في المراحل الانتقالية على آلية المصالحة لاعادة تحقيق السلام الاجتماعي في المجتمع ولعل تجربة جنوب افريقيا توفر افضل الممارسات في هذا الشأن .

فأهم ما يميز مرحلة العدالة الانتقالية في جنوب افريقيا انها اعتمدت على آلية خاصة لبلوغ المصالحة الوطنية، تقوم أساسا على إقرار المسؤول بما ارتكبه من انتهاكات وتجاوزات أمام هيئة معرفة الحقيقة

كشرط للحصول على العفو بلوغا للمصالحة الوطنية، بغرض تحقيق العدالة التصالحية وليس العدالة العقابية او الانتقامية، بل إن بعض نظم العدالة الانتقالية قد عولت على الاعتذار كإحدى آليات العدالة الانتقالية، وتحاول العديد من دول الربيع العربى –مثل اليمن -أن تجتاز مرحلة ما بعد الثورات العربية بتطبيق مفهوم العدالة التصالحية، وهو امر مهم ان إذا ارتضت بهذا التوجه كافة أطياف المجتمع التي عانت من الانتهاكات حقوق الانسان.[1]

ثالثا: دور المجتمع المدني في تحقيق العدالة الانتقالية

يشير مفهوم المجتمع المدني الى مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشا بمقتضى الارادة الحرة لاعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها ومنها على سبيل المثال : الاحزاب السياسية والتنظيمات الثقافية والاتحادات المهنية، وجماعات المصالح والجمعيات الاهلية والمنظمات غير الحكومية[2] وهذه الاخير تشير إلى مجموعة من المنظمات التي تقع بين الحكومة والقطاع الخاص مستقلة نسبيا عن الدولة، لا تهدف الى الربح، تنظم بواسطة مجموعة من الافراد بها هيكل تنظيمي وشخصية اعتبارية قانونية، تسعى للتاثير على السياسات العامة للدولة .[3]

---

[1]-عادل ماجد، مرجع سابق الذكر، ص 16.

[2]- سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني ولتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، القاهرة: مركز الدراسات التنموية والسياسة الدولية، 1991، ص 11

[3]- ايمان محمد حسن ، "المنظمات غير الحكومية والتحول الديمقراطيفي التحليل السياسي المعاصر"، مجلة النهضة، عدد: 04، اكتوبر 2005، ص 11

كذلك وبناء على ما ورد عن مركز المجتمع المدني في كلية لندن للاقتصاد فإن" المجتمع المدني يشير إلى حلبة العمل الجماعي الذي لا يتسم بالإكراه والذي يدور حول مصالح واهداف وقيم مشترآة ومتبادلة .

من الناحية النظرية، تختلف أشكالها المؤسسية وتتميز عن تلك التي تتبع الدولة، الأسرة، والسوق، مع أن الحدود بين الدولة، والمجتمع المدني والأسرة والسوق، غالبا ما تكون معقدة وغير واضحة، وقابلة للتفاوض .يضم المجتمع المدني عادة التنوع الشديد من حيث المساحة، واللاعبين والأشكال المؤسسية، وتختلف في درجة الرسمية، والاستقلال الذاتي والنفوذ .و اذا كان دورالمجتمع المدني هو تسهيل تقاطع الفعل السياسي مع الاجتماعي عبر تعبئة الجماعات بغرس القيم وتعزيز الممارسات الديموقراطية وتوفير البيئة الملائمة حتى تقوم هذه الجماعات بالمشاركة في الأنشطة وفي المساهمة في تحقيق وانجاح عمليات العدالة الانتقالية لتجاوز ترسبات المرحلة السابقة من انتهاكات وتجاوزات وجبر الضرر وتحقيق المصالحة.

ففاعلية المجتمع المدني تعتبر أحد الشروط الأساسية لتحقيق العدالة الانتقالية والتي بدورها تؤدي الى تكريس معالم مرحلة الانتقال الديمقراطي لتجاوز المرحلة السابقة، والفاعلية هي فتح المجال للمشاركة الواسعة للمواطنين في صنع القرار وفي التابعة والمحاسبة والمساءلة والتي تسمح بامكانية التداول على السلطة لانه ان لم تكن هناك امكانية تداول حقيقية للسلطة كانت المساءلة والمحاسبة شكلية، ومن ثم فشل تحقيق العدالة الانتقالية.[1]وعليه فان نجاح العدالة الانتقالية العديد يتوقف على

[1]- ناجي عبد النور، دور المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر، مجلة الفكر، العدد03، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 113.

وجود طرف محايد متمثل في منظمات المجتمع المدني ومؤسساته، يقوم على تحديد اجراءات انشاء العدالة الانتقالية وتشكيلها، ومن الأهمية بمكان أيضا الاضطلاع باجراءات تحقيق المصالحة والوفاق وفقا لطريقة مدروسة تتولاها هيئات أو مفوضات متخصصة ومستقلة لا ينتمي اعضاؤها الى تيارات سياسية بعينها، تعمل من خلال اطر قانونية محددة لتكريس ثقافة الحوار، وتحقيق الوئام والوفاق بين اطياف الشعب المختلفة، وصولا الى المصالحة الحقيقة.[1]

الخلاصة والاستنتاجات:

يلعب المجتمع المدني دور يكاد يكون هو الأهم في المرحلة الانتقالية مرحلة تمتاز بنمط جديد من الحكم يقوم على تبني النظام الديموقراطي واحداث اصلاحات مؤسساتية المناسبة و لم شمل الاطياف المختلفة داخل المجتمع لتجاوز ترسبات المرحلة السابقة التي عرفت انتهاكات وتجاوزات جزيمة كان لها الاثر في احداث حالة من اللااستقرار واللاأمن، وان نجاح مرحلة الانتقال الديمقراطي مرهون تحقق المساءلة والعدالة والمصالحة، في اطار ما يعرف بالعدالة الانتقالية التي يساهم في تكريسها المجتمع المدني من خلال المشاركة في عملية البناء والاصلاح وفتح الحوار للمصالحة وللاتفاق وكذا مراقبة عمل الحكومة ومحاسبتها حتى لا تتكرر انتهاكات الماضي، وضمان سير عملية التحول الديمقراطية .كما تعتبر مؤسسات المجتمع المدني من القوى المعتدلة المهمة في المجتمع التي توفر منطقة وسطى ومشتركة للهوية إما من خلال الدولة أو القبيلة أو العشيرة أو الروابط العرقية يستطيع المجتمع المدني النشط المساعدة في منع التطرف وفي تجنب تعطل العلاقات في المجتمع الذي يضم سكان ذو مشارب متنوعة، التي يسعى فيها القادة السياسيين إلى الحصول على الدعم على أساس الهوية.

[1]-عادل ماجد، مرجع سابق الذكر، ص 20.